تعرفة 25% على المتاجرة مع إيران: عقاب سياسي وعدوى سعرية تضرب سلاسل التوريد

مقدمة

في تطور مفاجئ على الساحة الدولية، أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن فرض تعرفة جمركية بنسبة 25% على أي دولة تتعامل تجاريًا مع إيران بشكل فوري. وجاءت هذه الخطوة في منتصف يناير 2026 على خلفية احتجاجات واسعة ضد الحكومة الإيرانية، ضمن مساعي واشنطن لتشديد الضغوط السياسية والاقتصادية على طهران. كتب ترامب على منصة "تروث سوشيال" مهدّدًا: "اعتباراً من الآن، أي دولة تتعامل مع إيران ستدفع تعريفة جمركية بنسبة 25% على جميع الأعمال التجارية التي تُجرى مع الولايات المتحدة... هذا القرار نهائي وقاطع". هذا التصعيد غير المسبوق يوسّع "دائرة العقاب" الاقتصادي لتشمل دولًا ثالثة، إذ يُحوّل أداة التعرفة التجارية إلى سلاح عقابي سياسي.

يرى المراقبون أن هذه السياسة تمثّل مزيجًا من العقوبات الاقتصادية التقليدية والحرب التجارية، ما ينعكس بوضوح على ارتفاع التكاليف والأسعار عبر سلسلة واسعة من الأسواق (Tooze, 2022). في هذه الورقة التحليلية نستعرض أبعاد هذا الإجراء الأميركي، وأهدافه السياسية، وتداعياته الاقتصادية على الشركاء التجاريين لإيران، وكيف تسعى الدول والشركات إلى إعادة رسم شبكات التوريد لتفادي الوقوع في فخ "دائرة العقاب" هذه.

أولا: التعرفة الجمركية كسلاح سياسي أمريكي

تمثّل التعرفة الجديدة امتدادًا لنهج الإدارة الأميركية في استخدام أدوات الاقتصاد لإحراز أهداف جيوسياسية. فبدل الاكتفاء بعقوبات مالية مباشرة على إيران، اختارت واشنطن توسيع نطاق الضغط ليشمل معاقبة أي دولة تتعامل مع طهران تجاريًا. وبذلك يتحول الاقتصاد إلى ميدان سياسة القوة؛ حيث تستخدم الولايات المتحدة ثقل سوقها الداخلي كورقة ضغط. من الواضح أن الهدف الأساسي ليس زيادة الإيرادات الجمركية بقدر ما هو إيصال رسالة سياسية تحذيرية. فالإدارة الأميركية تربط أي تعاون اقتصادي مع إيران بدعم للنظام الإيراني المتهم بقمع الاحتجاجات، وتريد أن تجعل كلفة ذلك الدعم مرتفعة جدًا (Al Jazeera, 2026).

هذه المقاربة تعكس تصعيدًا كبيرًا في سياسة "الضغوط القصوى" على إيران. فقد كانت واشنطن سابقًا تعتمد على العقوبات الثانوية (كتجميد الأصول ومنع التعامل عبر الدولار) لمعاقبة الشركات الأجنبية المتعاملة مع إيران. أما الآن فانتقلت إلى فرض تعرفة شاملة على مستوى الدولة، مما يعني عمليًا تهديد حلفاء وشركاء كبار للولايات المتحدة بعقوبات تجارية مباشرة. إذ أكّد ترامب أنه لا يستثني أحدًا. هذا التوجّه يستند إلى قناعة واشنطن بأن شركاءها العالميين سيفضّلون التخلي عن مصالحهم مع إيران بدل خسارة الوصول إلى السوق الأميركية الضخمة (Drezner, 2021). كما أنه ينسجم مع رؤية

أمريكية أوسع تعتبر الأدوات الاقتصادية وسيلة للتأثير السياسي في خصومها، رُغم ما قد يحمله ذلك من تحديات قانونية وانتقادات دولية (Blackwill & Harris, 2016).

اللافت أن القرار أُعلن بلهجة صارمة وبشكل فوري، من دون تفاصيل تنفيذية أو أساس قانوني واضح. لم يُصدر البيت الأبيض تعليمات رسمية تشرح آلية فرض التعرفة أو نطاق تطبيقها، ما ترك تساؤلات حول سريانها الفعلي (Reuters, 2026). هذا الغموض المقصود ربما يرمي إلى بث الصدمة وردع الدول مسبقًا قبل الدخول في التفاصيل (Tooze, 2022). لكنه أيضًا يثير جدلًا حول مشروعية هذه الخطوة ضمن التزامات أمريكا في منظمة التجارة العالمية (WTO) واحتمال تعرضها لطعون قانونية داخلية (WTO, 2024). ومع ذلك، يبدو أن الإدارة مصممة على المضي قدمًا كاستراتيجية تفاوضية؛ إذ تستبق أي مقاومة بإظهار القرار كأمر واقع "نهائي وقاطع". بهذا، تعيد واشنطن تعريف معايير التعامل التجاري الدولي وفقًا لأولوياتها السياسية، وتبعث رسالة بأن الولاء الجيوسياسي بات له ثمن اقتصادي مباشر (Farrell & Newman, 2019).

سياسيًا، تتجاوز أهداف واشنطن المعلنة مجرد معاقبة إيران على قمعها الداخلي؛ فهي تسعى أيضًا إلى تطويق نفوذ قوى كبرى منافسة مثل الصين عبر هذه الخطوة (Drezner, 2021). فإيران بالنسبة لبكين مصدر مهم للطاقة وجزء من مبادرة "الحزام والطريق" (Rolland, 2020). وبالتالي، فإن معاقبة الدول المتعاملة مع إيران يعني ضمنيًا عرقلة قنوات قد تستخدمها الصين للالتفاف على العقوبات وبناء بدائل تجارية خارج الهيمنة الأميركية. يصف محللون هذه الاستراتيجية بأنها تهدف إلى خنق إيران اقتصاديًا تمامًا، وفي الوقت نفسه منع الصين من استغلال أي ثغرة في شبكة العقوبات (Farrell & Newman, 2019). بكلام آخر، واشنطن توسّع دائرة المواجهة: العقوبة تطاول كل "شرايين التنفس" الاقتصادي لإيران، وتبعث إشارة بأن أي دولة تساعد إيران – حتى بشكل غير مباشر – ستعتبرها واشنطن معرقلة لمصالحها الاستراتيجية (Drezner, 2021). هذا النهج المستند إلى دروس من العقوبات على روسيا خلال حرب أوكرانيا، يُظهر تصميم الإدارة الأميركية على سد حتى أصغر القنوات التي يمكن أن تمر عبرها تجارة أو طاقة إيرانية نحو العالم (Tooze, 2022). بالتالي، نجد أن التعرفة الجديدة ليست سوى جزء من صورة أكبر لصراع الإرادات؛ حيث تستخدم الولايات المتحدة أقصى نفوذ اقتصادي لفرض رؤيتها وترسيم خطوط حمراء في النظام التجاري العالمي (Blackwill & Harris, 2016).

ثانيا: الشركاء التجاريون لإيران في مرمى التعرفة

إعلان فرض تعرفة إيران بنسبة 25% وضع عدة دول كبرى وصغرى أمام معادلة صعبة، كونها ترتبط بعلاقات تجارية معتبرة مع طهران وفي الوقت نفسه تربطها مصالح حيوية مع السوق الأميركي. بحسب بيانات البنك الدولي، صدّرت إيران منتجات إلى 147 شريكًا تجاريًا في عام 2022، ما يعني أن أثر القرار يمكن أن يشمل طيفًا واسعًا من البلدان (World Bank, 2023). وفيما يلي نظرة على أبرز الشركاء المستهدفين:

- الصين: الشريك التجاري الأكبر لإيران بلا منازع. تستورد الصين القسم الأعظم من النفط الإيراني الذي يُهرّب عبر شبكة من الوسطاء (IEA, 2025). في 2025 قدّرت تحليلات أن الصين استحوذت على أكثر من 90% من

صادرات النفط الإيرانية (Reuters, 2025). كما بلغت صادرات الصين غير النفطية إلى إيران حوالي 6.2 مليار دولار في أول 11 شهرًا من 2025، مقابل نحو 2.8 مليار دولار واردات (General Administration of Customs of China, 2025). فرض التعرفة الأميركية سيجعل السلع الصينية المصدرة إلى أمريكا أكثر كلفة بشكل كبير، حيث قد يرتفع متوسط الرسوم الإجمالي عليها إلى نحو 45% (بعد أن كان حوالي 20% نتيجة الحرب التجارية السابقة) (USTR, 2025). بكين انتقدت هذا النهج سريعًا، وأعلنت عبر سفارتها في واشنطن أنها ستتخذ "كافة التدابير اللازمة" لحماية مصالحها، معتبرة العقوبات الأحادية غير مشروعة (Xinhua, 2026). وصرّح متحدث صيني بأن "حروب الرسوم الجمركية لا رابح فيها، والإكراه الاقتصادي لا يحل المشكلات. الحمائية تضر بمصالح جميع الأطراف" (Xinhua, 2026). هذا الموقف ينبئ باحتمال تصعيد تجاري بين أكبر اقتصادين في العالم، ويضع اتفاقيات الهدنة التجارية السابقة على المحك (Tooze, 2022).

- دول الخليج (الإمارات وعُمان والسعودية): تشكّل الإمارات العربية المتحدة على وجه الخصوص عقدة أساسية في تجارة إيران الخارجية. فهي بمثابة رئة اقتصادية لطهران عبر تجارة إعادة التصدير وتمرير السلع (Al Jazeera, 2026). تشير بيانات Trading Economics إلى أن صادرات الإمارات إلى إيران بلغت نحو 6.07 مليارات دولار في 2024، مع استمرار تدفق السلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج إلى السوق الإيرانية عبر الموانئ الإماراتية (Trading Economics, 2025). وبحسب أرقام الجمارك الإيرانية، وصل حجم التجارة غير النفطية بين البلدين في السنة المنتهية بمارس 2025 إلى قرابة 27 مليار دولار (منها 7.2 مليارات صادرات إيرانية للإمارات وقرابة 20 مليار واردات منها) (Iran Customs Administration, 2025).

هذه الأرقام تجعل الإمارات أكبر مصدر للواردات الإيرانية وأحد أهم أسواق صادراتها، ما يعزّز دور دبي كمركز إعادة تصدير يتخطى حواجز العقوبات التقليدية (Farrell & Newman, 2019). القرار الأميركي يضع الإمارات "في عين العاصفة"، نظرًا لعلاقتها الوثيقة بكل من إيران وأميركا (Al Jazeera, 2026). وقد صرّح وزير الدولة الإماراتي للتجارة الخارجية ثاني بن أحمد الزيودي بأن بلاده تقيّم التداعيات المحتملة، مؤكدًا أن القرار سيكون له "تأثير كبير على الإمارات" كونها ثاني أكبر شريك تجاري لإيران ومورّد أساسي للسلع إليها (Al Jazeera, 2026). وأشار الزيودي إلى أن الميزان التجاري الإماراتي يميل لصالح أبوظبي في علاقتها مع إيران، بينما يميل لصالح واشنطن في تجارة الإمارات مع أميركا، مما يعني أن الإمارات تستفيد من السوقين معًا. على صعيد خليجي آخر، تتمتع سلطنة عُمان والعراق أيضًا بروابط تجارية مهمة مع إيران ستتأثر؛ حيث تمثل تجارة الإمارات وعمان والعراق مجتمعة نحو ثلث التجارة الخارجية الإيرانية (23% للإمارات، 10% للعراق، 2% لعُمان بحسب منظمة التجارة العالمية) (WTO, 2024). أي مس بهذه الروابط عبر تعرفة عقابية سيلقي بظلاله على اقتصادات الخليج والعراق، خاصة أن بعضها (كالعراق) يعتمد على واردات حيوية من إيران كالكهرباء والغاز (IEA, 2024). دول الخليج قد تجد نفسها مضطرة للموازنة بين الحفاظ على شريان تجارتها الإقليمي مع إيران وبين تفادي الغرامات الأميركية الثقيلة.

- الهند: تُعد الهند من الزبائن التقليديين للنفط الإيراني ومن المصدّرين للبضائع الأساسية كالأغذية. لكن تجارتها مع طهران انكمشت بعد العقوبات الأميركية في 2018 (Drezner, 2021). في الأشهر العشرة الأولى من 2025 بلغ إجمالي التجارة الثنائية الهندية-الإيرانية حوالي 1.34 مليار دولار فقط، شاملة صادرات هندية من الأرز البسمتي والفواكه والأدوية إلى إيران (Ministry of Commerce and Industry India, 2025). أي عقوبات تجارية أميركية قد تدفع نيودلهي لتقليص هذا المستوى الضئيل أصلاً، لا سيما أن للهند مصالح استراتيجية مع واشنطن (كالتعاون العسكري والتكنولوجي) (Council on Foreign Relations, 2025). ورغم ذلك، قد تواجه الهند معضلة فيما يتعلق بمصادر الطاقة؛ إذ شكل النفط الإيراني تاريخيًا خيارًا مفضلًا لسعره التنافسي قبل توقفه التام في 2019 تحت الضغط الأميركي (IEA, 2020).
- تركيا: تتمتع تركيا بحدود مع إيران وعلاقات تجارية متنوعة، تشمل الطاقة والتجارة البرية. في 2025 بلغ إجمالي صادرات تركيا إلى إيران حوالي 2.3 مليار دولار وارداتها منها 2.2 مليار (حتى نوفمبر) (Turkish Statistical Institute, 2025). تشكل هذه الأرقام نسبة مهمة لاقتصاد إيران ولمجتمع الأعمال التركي الذي يصدّر آلات ومعدات وسلعًا استهلاكية لطهران. أنقرة تجد نفسها الآن أمام خطر فرض رسوم على صادراتها الضخمة إلى السوق الأميركية إذا استمرت بالتجارة مع جارتها الشرقية (Reuters, 2026). وقد يدفعها ذلك لمحاولة الحصول على استثناء أميركي أو إيجاد آليات خاصة (كما فعلت سابقًا في ملف النفط الروسي). من جهة أخرى، تركيا عضو في حلف الناتو ومصاف تجاري مهم لأميركا، ما قد يعرّض القرار الأميركي لانتقادات بأنّه يعاقب حليفًا استراتيجيًا (NATO, 2024). التقارير تفيد بأن أنقرة تدرس الموقف بحذر؛ إذ من المتوقع أن تتأثر قطاعات تركية كصناعة المعادن والكيماويات التي تصدّر لإيران وفي نفس الوقت للأسواق الغربية (Reuters, 2026).

باختصار، خريطة الشركاء التجاريين لإيران تظهر شبكة واسعة تشمل قوى عظمى (الصين والهند) ودولًا إقليمية (تركيا، الإمارات، عُمان، العراق). الإعلان الأميركي دفع الجميع إلى حالة ترقب وقلق. بعض الحلفاء كاليابان وكوريا الجنوبية سارعوا لإعلان أنهم يراقبون التطورات عن كثب وسوف يدرسون الإجراءات المناسبة بمجرد اتضاح التفاصيل، في إشارة إلى احتمال التماس إعفاءات أو التنسيق مع واشنطن لحماية مصالحهم (Reuters, 2026). أما الخصوم كالصين فقد اختاروا نبرة التحدي والاستعداد للرد (Xinhua, 2026). وبين هؤلاء وأولئك، تقف دول مثل الإمارات وتركيا أمام قرارات مصيرية قد تعيد تشكيل علاقتها بكل من طهران وواشنطن في آن واحد.

ثالثا: العدوى السعرية عبر الدول الوسيطة

إن ربط التجارة مع إيران برسوم عقابية أميركية أدى إلى ما يمكن تسميته "عدوى سعرية" تنتقل عبر الدول الوسيطة إلى الاقتصاد العالمي. بمعنى أن التكلفة الإضافية التي ستتحملها الدول المستهدفة (جراء التعرفة 25%) ستنعكس بدورها على أسعار السلع والخدمات في أسواق متعددة، وليس فقط بين تلك الدولة وأميركا. سنوضح ذلك بعدة مستويات:

1. ارتفاع تكاليف الاستيراد في الولايات المتحدة:

فعليًا، الرسوم الجمركية تُدفع من قبل المستوردين الأميركيين عند دخول البضائع إلى الموانئ الأميركية (USTR, 2025). لذا فإن فرض 25% إضافية على سلع صينية أو تركية أو هندية سيؤدي مباشرة إلى زيادة أسعار هذه الواردات داخل أمريكا. وهذا الارتفاع إما سيمتصه المستوردون بخفض هامش ربحهم، أو (وهو الأرجح) سيمررونه إلى المستهلك النهائي عبر زيادة أسعار التجزئة. بالتالي، سيكون لهذا الإجراء أثر تضخمي على الاقتصاد الأميركي ذاته (IMF, 2025). فعلى سبيل المثال، قطاع الإلكترونيات أو المنسوجات أو قطع الغيار المستوردة من الصين سيتأثر بشدة إذا ارتفعت الرسوم الإجمالية إلى 45% كما قُدّر (Reuters, 2026). وكان الاقتصاد العالمي قد شهد عام 2025 اضطرابًا عندما صعّد ترامب حربه التجارية مع بكين ورفع التعرفات إلى مستويات قياسية (وصلت في ذروة التوتر إلى رسوم بنسبة 145% على بعض السلع الصينية قبل أن تهدأ لاحقًا) (Reuters, 2025). ومع أن تلك الحرب التجارية الطويلة أسفرت عن متوسط رسوم 20% على المنتجات الصينية بعد مفاوضات، فإن الخطوة الجديدة تعيد إشعال المخاوف من موجة ارتفاع أسعار واسعة قد تُصيب سلاسل التوريد العالمية بالارتباك (Tooze, 2022).

2. زيادة التكاليف في الدول الوسيطة والمحورية:

الدول التي تلعب دور منصات عبور أو إعادة تصدير – كالإمارات وتركيا – ستواجه ضغوطًا تضخمية داخلية بسبب هذه التعرفة (Al Jazeera, 2026). في حالة الإمارات مثلًا، سبق وأن أدى فرض ترامب في ولايته الثانية رسوماً على الصلب والألمنيوم والآلات إلى رفع تكاليف مواد البناء والمشاريع في الخليج بنسب ملموسة (AGSIW, 2024). أظهرت دراسة لمعهد دول الخليج العربية في واشنطن أن تلك الرسوم الأميركية رفعت تكاليف مشاريع البناء في السعودية بين 3.4% و7% خلال عامين، نظرًا لاعتماد تلك المشاريع على واردات مدخلات رأسمالية كالحديد والمعدات (AGSIW, 2024). الآن بإضافة طبقة جديدة من التعرفات عبر "تعرفة إيران"، تزداد تكلفة استيراد السلع من الشركاء التجاريين الكبار (الصين، أوروبا...إلخ) إلى دول الخليج وغيرها. وفي الإمارات تحديدًا، وصلت التجارة السلعية غير النفطية إلى مستوى قياسي حوالي 3 تريليونات درهم في 2024 مع دور بارز لدبي كمركز لوجستي (UAE Ministry of Economy, 2025). لكن مسوح مؤشر مديري المشتريات (PMI) أظهرت في أواخر 2025 أن الشركات الإماراتية تواجه أسرع وتيرة ارتفاع في تكاليف المدخلات منذ أكثر من عام، واضطرت لتمرير جزء من التكلفة إلى الأسعار النهائية للمستهلك (S&P Global, 2025). هذا المؤشر يعكس بجلاء كيف أن تكلفة الامتثال للتعرفة والعقوبات بدأت تظهر على شكل ارتفاع أسعار في الأسواق المحلية. فالشركات العاملة عبر منصات إعادة التصدير (كشركات دبي اللوجستية) تجد نفسها فجأة أمام رسوم إضافية على بضائع مصدرها الصين أو تركيا مثلًا، مما يعني زيادة سعر بيعها إقليميًا لتعويض الفرق. وهكذا تنتقل عدوى السعر من السياسة العقابية الأميركية إلى أسعار السلع في الخليج وربما أبعد.

3. اضطراب في سلاسل الإمداد الإقليمية والعالمية:

كثير من السلع المصنعة تعتمد على سلاسل توريد متشابكة تمر عبر عدة دول (OECD, 2023). ربط أي حلقة من هذه السلسلة بإيران قد يكفي لإفساد السلسلة بأكملها تحت طائلة التعرفة الأميركية. فمثلًا، إذا كانت مكوّنات إلكترونية تصنع في الهند لكن بعض مدخلاتها تأتي من مورد إيراني، فقد يتردد المستوردون الأميركيون في شرائها مخافة أن تعتبر "هندية ملوثة بالتعامل مع إيران". حتى إن لم يتم رسمياً حظر هذا التعريف التفصيلي، فإن حالة عدم اليقين وحدها تؤدي بالشركات إلى تجنب الموردين "المشتبه بهم" (Farrell & Newman, 2019). على جانب آخر، إيران تصدّر سلعًا وسيطة لبعض الأسواق المجاورة – كالمواد الخام، المعادن، البتروكيماويات، أو حتى المنتجات الزراعية كالزعفران والفستق – وهذه السلع قد تدخل كمدخلات في صناعات دول ثالثة (World Bank, 2024). وجود هذه المكونات الإيرانية المنشأ يمكن أن يُعقّد بيع المنتَج النهائي في السوق الأميركي إذا تم التشدد في قواعد المنشأ. لذلك ستشهد شبكات الإمداد إعادة هيكلة قسرية لاستبعاد العناصر الإيرانية تمامًا، مما قد يؤدي إلى ارتفاع تكلفة إيجاد بدائل وربما نقص مؤقت في بعض المواد.

هذا ينطبق أيضًا على قطاع الطاقة: فالصين والهند مثلاً استفادتا من النفط الإيراني بأسعار مخفضة؛ وإذا اضطرتا لخفض وارداتهما تفاديًا للعقاب الأميركي، فسيتعين عليهما شراء نفط أغلى من مصادر أخرى، مما قد يرفع تكلفة الوقود والطاقة صعودًا عبر أسواق آسيا (IEA, 2025). كذلك العراق يعتمد بشكل متزايد على الغاز والكهرباء المستوردة من إيران لتغذية شبكته، وفي حال تعرضه لضغط أميركي وتراجعه، سيواجه نقصًا وغلاءً في الطاقة محليًا (IEA, 2024). كل ذلك يبيّن كيف أن الضربة المصوبة نحو إيران ترتد على عدة أطراف في سلسلة التوريد، مسببة ما يشبه عدوى اقتصادية تنتشر عبر العلاقات التجارية الدولية.

4. تشديد بيئة الأعمال والخدمات المالية:

جانب آخر من العدوى السعرية يأتي من زيادة كلفة الأعمال غير المباشرة – كالتأمين والتمويل والشحن (BIS, 2024). ربط أي تعامل مع إيران بمخاطر جمركية أميركية سيدفع البنوك وشركات الشحن والتأمين إلى التشدد أكثر تجاه الصفقات المرتبطة بإيران. بمعنى أن شركة تأمين قد ترفع أقساطها أو تمتنع عن تغطية شحنة لها صلة بإيران خوفًا من التبعات الأميركية، ما يزيد تكلفة إيصال تلك البضائع حتى لدولة ثالثة. كذلك البنوك ستفرض هوامش مخاطرة أعلى وربما رسوم إضافية أو إجراءات مطولة للتأكد أن عمليات عملائها لا تخرق التعرفة الجديدة. هذه تكلفة امتثال إضافية ستُحمَّل في النهاية على المنتج والسعر (BIS, 2024). وقد قدّر محللون أن الأثر الأعمق للقرار الأميركي سيكون عبر هذه الكلفة الخفية لإعادة تشكيل شبكات الوساطة والتمويل التي تمر عبر المراكز الخليجية مثل دبي (Prosaillence, 2025).

بعبارة أخرى، حتى لو كان انكشاف بعض الدول المباشر على السوق الأميركية محدودًا (مثل معظم دول الخليج من حيث حجم صادراتها لأميركا)، فإنها ستتأثر بشدة عبر ارتفاع كلفة ممارسة التجارة عالميًا من خلال قنواتها المعتادة. وقد وصفت دراسة لمنصة "بروسايلينس" السويسرية الإمارات بأنها "عقدة قوية يمكن أن تتحول إلى نقطة فشل محتملة" في منظومة التجارة العالمية إذا ما شددت واشنطن تركيزها على تفكيك ممرات إعادة التصدير المرتبطة بدول خاضعة للعقوبات كإيران (Prosaillence, 2025). هذا التوصيف يسلّط الضوء على خطر منهجي: في عالم تتشابك فيه التجارة، قد يؤدي الضغط على عقدة مركزية إلى تعطيل أجزاء واسعة من الشبكة التجارية الدولية.

باختصار، الانعكاس على الأسعار نتيجة هذا القرار هو أمر شبه حتمي ومتعدد المستويات. من زيادات مباشرة في أسعار السلع المستوردة إلى أميركا، مرورًا بغلاء المدخلات والمشاريع في الدول الوسيطة، وصولًا إلى تكاليف الامتثال والتمويل الأعلى عبر العالم (IMF, 2025). إنها بمثابة عدوى اقتصادية، تبدأ سياسية في واشنطن ثم تنتشر عبر سلاسل التوريد لتضرب المستهلكين والشركات في أماكن بعيدة قد لا تكون لها علاقة مباشرة بإيران. وهذا بحد ذاته يطرح تساؤلات حول مدى استعداد شركاء الولايات المتحدة لتحمّل هذه الأعباء والتضحية بمصالحهم الاقتصادية مقابل الالتزام بالعقوبات الثانوية الأميركية (Drezner, 2021). فالنجاح النهائي لهذه الاستراتيجية الأميركية يعتمد على مدى انصياع الآخرين وقبولهم بخسائر اقتصادية من أجل إرضاء واشنطن. وإن لم يتحقق ذلك، فقد نشهد التفافًا واسع النطاق على التعرفة بوسائل شتى، مما يقودنا إلى استراتيجيات التكيف التي تدرسها الدول والشركات في لعبة الأسواق المعقدة.

خاتمة

تمثل تعرفة الـ25% العقابية على المتاجرة مع إيران منعطفًا حادًا في تداخل السياسة بالتجارة. فهذا الإجراء الأميركي الأخير صاغ مثالًا واضحًا لكيف يمكن لقرار سياسي عقابي أن ينشر عدوى اقتصادية عبر العالم، رافعًا الأسعار ومشوِّشًا سلاسل الإمداد ومتحديًا الدول والشركات لإعادة تموضع سريع. لقد أرادت واشنطن عزل إيران اقتصاديًا وخنق مواردها، فإذا بها تخلق دائرة عقاب أوسع أصابت شركاء إيران التجاريين وأجبرتهم على الاختيار الصعب بين طهران وواشنطن. وبهذا، تحوّلت سلاسل التوريد العالمية إلى ساحة جديدة للصراع الجيوسياسي؛ وأصبح مدراء الشركات مثل الدبلوماسيين يوازنون بين المصادر والأسواق وفقًا لموازين العقوبات والتعرفات.

من ناحية السياسة الأمريكية، أظهر ترامب وإدارته استعدادًا غير مسبوق لفرض هيمنة الولايات المتحدة الاقتصادية عبر أدوات قهرية، حتى على حساب إزعاج الحلفاء التقليديين. إنه رهان كبير على أن قوة الاقتصاد الأميركي تمنحه اليد العليا لإملاء الشروط. لكن نجاح هذا الرهان يعتمد على مدى تماسك الجبهة الدولية أمامه. فإن اختارت أغلب الدول الانحناء أمام العاصفة، ستحقق واشنطن هدفها بعزل إيران وربما ردع الصين وغيرها مؤقتًا. أما إذا تشكلت مقاومة واعية – عبر تحالفات بين المتضررين أو تعزيز قنوات بديلة – فقد تجد الولايات المتحدة نفسها تدفع ثمنًا اقتصاديًا أيضًا ويتم إفراغ القرار من محتواه على المدى الطويل.

في الحصيلة، يكشف هذا التطور عن هشاشة الترابط التجاري العالمي أمام التدخلات السياسية. عالم ما بعد 2025 يؤكد أن اقتصاد العولمة لم يعد محايدًا، بل أضحى سلاحًا في يد القوى الكبرى. وبالتالي، على الدول النامية والأسواق الصاعدة أن تتعامل بحذر مضاعف وهي تبني شراكاتها التجارية، فقد تأتي لحظة تجد فيها أن شريانًا اقتصادياً حيوياً بات مخنوقًا بقرار سياسي بعيد. وأيضًا على الشركات العالمية أن تطور نماذج عمل أكثر مرونة وقابلية للتكيف، وألا تأخذ استقرار قواعد التجارة كأمر مسلم به. "دائرة العقاب" التي خلقها ربط التجارة بالعقوبات جعلت الجميع يعيد حساباته. وربما سيكون الإرث الأبرز لهذه الأزمة أنها دفعت منظومة التجارة الدولية خطوة أخرى نحو التفكك والتكتلات المتنافسة، بعد عقود من محاولة

بنائها على أسس تعاونية وقواعد موحدة. إنها لعبة أسواق جديدة، من يفهم قواعدها الجيوسياسية ويحسن التحرك بسرعة وابتكار هو الذي سيتجنب السقوط في فخ العقوبات ويمضي قدماً بأقل الخسائر.

المصادر:

- رويترز – من هي الدول التي تواجه تعرفة 25% بسبب تجارتها مع إيران؟
- The Supply Chain Report – تقرير: صدمة محتملة للتجارة العالمية والخدمات اللوجستية بسبب رسوم أميركية على دول تتعامل مع إيران
- العربي الجديد – هزّة في أسواق الخليج: عقوبة إيران تهدّد شرايين التجارة والطاقة
- العربي الجديد – تحليل: دول عربية في مرمى العقوبات الأميركية على خلفية أحداث إيران
- الشرق للأخبار (عن رويترز) – ترامب يفرض رسومًا 25% على شركاء إيران التجاريين فورًا
- الغارديان – تهديد أميركي للشركات الأوروبية بالعقوبات بعد الانسحاب من الاتفاق النووي.